

تقرير



صوتوا للعجبية

استيقظت في الساعة صباحاً على صوت رسالة قصيرة وصلت إلى هاتفي: «صوت للبنان. صوت للعجبية. ساهم في فوز بلدك...». نظرت إلى البعيد من النافذة متحيراً في أمري. لأي عجيبة أصوت: لمشكلة الكهرباء العجيبة التي لم تحل منذ عقود؟ أم لتلوث المياه والطعام؟ فكرت في أن أصوت لإحدى الدوائر الحكومية... للضمان؟ أم لمصلحة تسجيل السيارات؟ أم للكارزينو؟ أم لمغارات الوزارات؟ سأصوت للشركة التي تنظف بلدي بالسعر الأرخص في العالم منذ دهر، ولم تتغير بعد. فكرت في أن أصوت لعجيبة زحمة أوتستراد ضيقة، وجسر جلد الديب، القابع في مكانه منذ سنوات! هو بالتأكيد عجيبة! لا. لا. سأصوت لنفق سليم سلام، الذي أقطعه كل يوم في طريقي إلى العمل، متنشقا الغازات الغنية بالفيتامينات المقوية للخصوبة، أم أصوت للكسارات التي تنهش الأخضر واليابس؟ أم لشواطئنا الخلابية غير المستملكة لتسع وتسعين سنة بطريقة شرعية؟ لا. يجب أن أصوت لعجيبة أقوى... سأصوت لنظام السير العصري. إنه عجيبة في حد ذاته، لأنه ينظم نفسه بنفسه، ولا يحتاج إلى أي تدخل... أعتقد أنني سأصوت للأمن الممسوك: للمسرقات اليومية، لحوادث السير التي نادراً ما تحصل.

ماذا لو صوّت للبنزين، الأقل كلفة في دول العالم؟ لا، سأصوت للإنترنت الفائق السرعة، فهو احتل المركز الثالث في العالم في السرعة (لكن بالقلب). يجب أن أصوت لشيء أهم وأسمى: أصوت للفرن اللبناني الرفيع، لماذا يقولون إنه «هابط»؟ هو ليس هكذا! أصوت للحفرة - الأخدود التي وقعت فيها سيّرتي البارحة... حسناً، أصوت لنظامنا الطائفي العصري، أم أصوت لبطالنا المنخفضة. أصوت لأدنى معدل هجرة في العالم... لخامس مرتبة في العالم، من حيث حجم الدين العام... لم أقرر بعد... حسناً يجب أن أنهض لأن موعد انقطاع الكهرباء - العجيبة قد حان، ولم أكو قميصي بعد... غسان نعمة

من المحرر

تستقبل "الأخبار" رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في "الأخبار"، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.

المحكمة الدولية تعين 8 محامين

عينت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان محامين لحضور جلسة ستعقد في 11 تشرين الثاني المقبل للنظر في الإجراءات الغيابية. أمام المحامين خيار رفض المحاكمات الغيابية بحجة أن لا دليل على وجود المتهمين في لبنان، وبالتالي لم يُبلّغوا دعوات المحكمة وقراراتها

عمر نشابة

القاضي سعيد ميرزا قد أكدت في تقريرين رفعتهما إلى قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الدولية، منذ آب الفائت، عدم عثورها على الأشخاص الأربعة، وعرضت الإجراءات المفضلة التي اتخذتها للبحث عنهم. ما هو دور المحامين الذين عينتهم المحكمة أمس في جلسة 11 تشرين الثاني؟ بما أن قرار السير بالمحاكمات الغيابية لم يتخذ بعد، فإن المحامين الثمانية عُيّنوا مؤقتاً لحضور الجلسة وعرض مواقفهم من غيابية المحاكمات. ويمكنهم أن يعترضوا على السير بمحاكمات كهذه، إما لأنهم يرون أن الجهود لتبليغ المتهمين لم تكن كافية، وفي هذا الإطار قد يدعي المحامون أن لا دليل على وجود المتهمين في لبنان، وبالتالي فإن إجراءات التبليغ لم تكن مناسبة لأنها اقتصر على لبنان (رغم

عين رئيس مكتب الدفاع في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان فرانسوا رو، أمس، ثمانية محامين عن المتهمين الأربعة ليحضروا الجلسة العلنية لغرفة الدرجة الأولى، التي ستعقد في 11 تشرين الثاني المقبل في مقر المحكمة في لاهاي. خصص محاميان لكل متهم، وتوزعوا على النحو الآتي: المحامي الفرنسي من أصل لبناني أنطوان قرقمان والمحامي البريطاني جون آر ديليو دي جونز للدفاع عن مصطفى بدرالدين، والمحامي الكندي بوجين أوساليفان والمحامي اللبناني أميل عون للدفاع عن سليم عياش. المحامي الفرنسي فينسان كورسيل لابروس والمحامي المصري ياسر حسن للدفاع عن حسين عنيسي. والمحامي البريطاني دايفد يونغ والمحامي السويسري غويناييل ميترو للدفاع عن أسد صبرا.

جلسة 11 تشرين الثاني المقبل مخصصة للنظر في قرار السير بالمحاكمات الغيابية، بعد أن أكدت السلطات القضائية اللبنانية عجزها عن تنفيذ مذكرات التوقيف وتبليغ المتهمين التهم التي وجهها إليهم المدعي العام دانيال بلمار في حزيران الفائت، وبعد أن عمّت المحكمة مذكرات التوقيف وقرار الاتهام في وسائل الإعلام، وكانت السلطات القضائية اللبنانية ممثلة بالمدعي العام لدى محكمة التمييز

تبليغ الانتربول)، أو لأنهم يعتبرون أن لا دليل على أن المتهمين الأربعة على قيد الحياة. يذكر أن طلب المحكمة من دول أخرى تبليغ المتهمين يستدعي توقيع تلك الدول اتفاق تعاون مع المحكمة الخاصة بلبنان، بينما كانت جميع الدول التي يمكن أن تكون معنية بالأمر قد رفضت توقيع اتفاق كهذا بحسب ما أكد الرئيس الراحل للمحكمة القاضي أنطونيو كاسيزي في تقريره الثاني إلى الأمين العام للأمم المتحدة مطلع العام الحالي (صفحة 36).

أما إذا وافق المحامون على السير بالمحاكمات الغيابية، فيتشاورون مع مكتب الدفاع لتبليغهم كوكلاء المتهمين الأربعة، ولتأليف فرق العمل التابعة لهم. ويتألف فريق الدفاع عن كل متهم من عدد من الخبراء القانونيين ومحققين، إذ إن نظام المحكمة يمنح صلاحيات للدفاع توافر صلاحيات الإذعاء. يعني ذلك أن من صلاحية المحامين استدعاء أشخاص للاستماع إلى إفاداتهم، ويمكن أن يطلبوا الإطلاع على مستندات رسمية ومحاضر تحقيق استند إليها المدعي العام بلمار. يذكر أن لدى المدعي العام مهلة ثلاثين يوماً لتسليم فريق الدفاع، بعد تثبيت المحامين، كامل ملف المواد المؤيدة للقرار الاتهامي. ويرجح أن يطلب فريق الدفاع مهلاً زمنية لدراسة الملف والتحقيق في مضمونه قبل انطلاق المحاكمات.

لمحة عن المحامين الثمانية

المحامي قرقمان منتسب إلى نقابة المحامين في باريس، وهو وكيل اللواء جميل السيد خلال فترة اعتقاله التعسفي ووكيله الحالي في الدعاوى التي رفعها في المحاكم الفرنسية بحق السفير السابق جوني عبود والرئيس الأول للجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس. المحامي جونز منتسب إلى نقابة المحامين في إنكلترا وويلز، وهو

يمكن المحامين الاعتراض على السير بالمحاكمات لأن الجهود لتبليغ المتهمين لم تكن كافية

المشهد السياسي

جمع يدعو إلى توقيف حامل العصا أو «ما يشبهها»

خطا الوزير مروان شربل خطوته الأولى أمس في اتجاه حل قضية لاسا، فيما أكد وزير الاتصالات خلّو بلدة ترشيش من تمديدات شبكة حزب الله، متعهداً بعدم وصولها إلى البلدة المذكورة. فهل سيؤدي «حل» المشكلتين إلى بطلان سياسية؟

مع القاضي العقاري السبت المقبل، للسير بالية تكليف مساح مختص لتدوين المستندات والاعتراضات من جميع الأفرقاء، أو إرسالها إلى القاضي العقاري الذي «يدرس هذه الاعتراضات لإعطاء كل ذي حق حقه». وختم شربل بالتأكيد أن القاضي العقاري وعده بإيلاء هذه القضية الاهتمام الكافي، وإصدار الأحكام في أسرع ما يمكن، متمنياً ألا تتجاوز المهلة آخر هذا العام. وتعليقاً على الاجتماع، قال الوكيل الإبرشي لمنطقة لاسا الأب شمعون عون لـ«الأخبار» إن «الوزير عبّر عمّا نطالب به وقراره جيد. ننتظر التنفيذ». أما رئيس بلدية لاسا عصام المقداد، فأكد بدوره لـ«الأخبار» رفض الأهالي لخريطة المساحة العائدة لعام 1939 وعدم السير فيها، مؤكداً التزام ما صدر عن اجتماع الداخلية، لناحية الاعتماد على قاض عقاري يقدم له كل طرف مستنداته ليأخذ القاضي على ضوء المستندات قراره.

من جهته، واصل رئيس حزب القوات

مرة أخرى، لا يكاد يزاحم ملف تمويل المحكمة في المشهد السياسي غير بلدة لاسا. فبعد إشكال أول من أمس، عقد وزير الداخلية والبلديات مروان شربل اجتماعاً أمس في الوزارة لتحديد آلية لمعالجة هذه المشكلة. وأكدت مصادر وزارة الداخلية لـ«الأخبار» أن أهم ما توصل إليه الاجتماع هو الاتفاق على أن يرسل القاضي العقاري مساحاً واحداً بعد أن اعتادت الأطراف المتنازعة أن يرسل كل منها مساحاً. وأسهم الاجتماع في «امتصاص نقطة الأهالي إلى جانب استيعاب اعتراضات المطرانية». وضّم الاجتماع ممثلين عن أهالي بلدتي لاسا وأفقا، وممثل عن مطرانية جونبة المارونية، والمساح المكلف بمسح أملاك لاسا فادي عقيقي. ونتج منه، وفقاً للبيان الصادر عن الوزارة، «وضع الآلية التي ستحدد على أساسها العقارات وهوية مالكيها، على أن تبقى العقارات موضوع النزاع في مسار متابعة القضاء». وأشار شربل إلى الاتفاق على التواء كافة الأطراف

اجتماع التكتل بالإشارة سريعاً في موضوع ترشيش إلى أن «شبكة اتصالات حزب الله قديمة»، وأكد عون عدم وجود تمديدات في ترشيش، معتبراً أن تركيب إمدادات خاصة على الشبكة الشرعية ليس أمراً مقبولاً. ونبّه عون إلى أن «المقاومة لا يمكنها التواصل عبر الحمام الزاجل». وفي الإطار ذاته، أعلنت وزارة الاتصالات أن الوزير صحنواوي كلف فريقاً فنياً من الوزارة بالكشف على «أعمال تنفيذ المشروع الوطني لشبكات الألياف البصرية التي تقوم بها شركة خاصة لمصلحة الوزارة. وتبين نتيجة أعمال الكشف عدم وجود أي تمديدات خاصة في المسالك الهاتفية التابعة لوزارة الاتصالات في بلدة ترشيش».

وبعيداً عن ترشيش، خصص عون الجزء الأكبر من مؤتمره لمهاجمة الرئيس نجيب ميقاتي الذي «لا يكون قوياً إلا بحماية المخالفات التي تبدو جزءاً من سياسة الدولة». وتحدث عون عن شعور تكتله بأن الحكومة لا تريد إقرار مشروع الموازنة، متمنياً أن لا يكون إحساسه صحيحاً. ووصف كلام السفارة الأميركية مورا كونييلي التي زارته أول من أمس بالهادئ، مؤكداً أنه لا يواجه أحداً، ولكن «المجتمع الدولي هو الذي يواجهنا، وأي إجراءات يتخذها بحقنا إذا امتنعنا عن الدفع، نعتبرها تعسفية واعتباطية، لأن

اللبنانية سميّر جعجع محاولة الاستفادة سياسياً من هذه القضية العقارية، فانطلق في حديثه مع وكالة الأنباء المركزية من جلسة حقوق الإنسان ووجوب متابعة القضاء للحق العام، ومزّ على ترشيش موصياً وزير الاتصالات نقولاً صحنواوي برفض مذ أي خطوط غير شرعية لأي جهة غير الدولة، وحثّ أخيراً في لاسا. أشاد بالإجراءات التي تتبناها الدولة، معتبراً أن على القيادات والمواطنين «الانحناء والإشادة وتقدير الخطوات التي تقدم عليها السلطات المعنية في هذا الملف، لأن المطلوب هو فرض هيبة الدولة وتطبيق القانون على الجميع بالتساوي». وعبّر جعجع عن «ارتياحه لبيان عائلة المقداد الذي استنكر كل عمل مخلّ بالأمن، وأكد دعم الدولة واحترام القوانين»، أملاً «أن تحذو سائر العائلات حذو آل المقداد في عدم تغطية أي مخلّ بالأمن أو معتد على القانون». لكن سرعان ما توقف جعجع عند تصدي أحد المواطنين لرجال الأمن أثناء قمعهم مخالفة في لاسا ومحاولته التعرض لهم حاملاً «عصا أو ما يشبهها» في يده، مشدداً على وجوب إلقاء القبض بسرعة على المتطاولين على رجال الأمن.

صحنواوي: لا تمديدات في ترشيش

أما رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون، فاكتفى بعد